

Exhibition Text

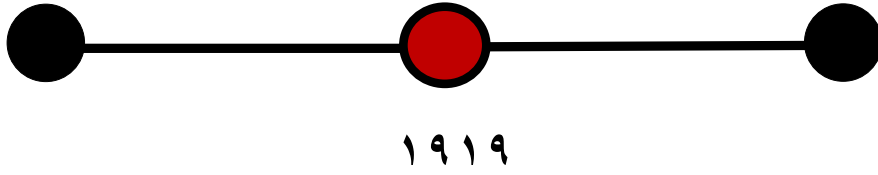
Banner 1

١٠٠ عام من الحماية الاجتماعية في حمى منظمة العمل الدولية

الطريق نحو تحقيق
نُظم حماية اجتماعية شاملة للجميع
بما فيها أراضي الحماية الاجتماعية

دستور
منظمة العمل الدولية

الضمان الاجتماعي:
شرط لتحقيق العدالة الاجتماعية

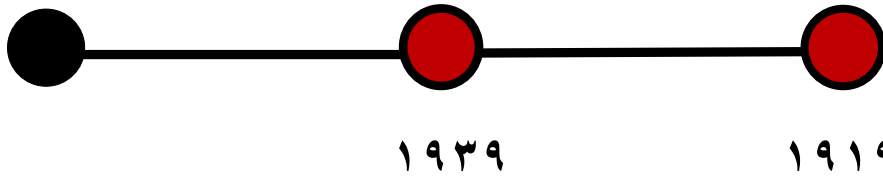


دستور منظمة العمل الدولية ينص، والحق يقال، منذ عام ١٩١٩ على أنه
"لا سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية".

يقرّ الدستور بأنّ تحقيق العدالة الاجتماعية يستلزم "حماية العمال من العلل والأمراض
والإصابات الناجمة عن عملهم وحماية الأطفال والأحداث والنساء وكفالة معاش للشيخوخة ..."

Banner 3

إرساء معايير
عالمية ...
قوة الاتفاقيات الأولى



من عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٩، اعتمدت منظمة العمل الدولية ١٥ اتفاقية و ١١ توصية، استُرشد بها في إرساء نموذج التأمين الاجتماعي في جميع أنحاء العالم.

وضعت هذه الاتفاقيات والتوصيات المبادئ التوجيهية لإرساء الضمان الاجتماعي: انتساب إلزامي؛ إدارة تتولاها مؤسسات مستقلة غير هادفة للربح؛ إشراف إداري ومالي للدولة؛ إشراك الأشخاص المؤمن عليهم في إدارة المؤسسات.

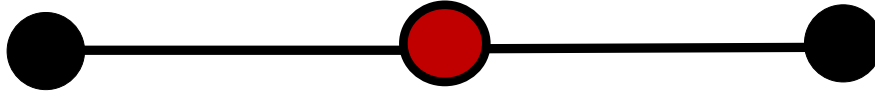
استناداً إلى هذا النموذج، وضعت البلدان نظمها الوطنية التي سرّعت وتيرة الانتعاش من الحرب والكساد الكبير.

"... تنظيم التأمين الاجتماعي القائم على تلك المبادئ في النظم الوطنية التي أثبتت فعاليتها مع مرور الزمن. إنه خلاصة تضم كافة الاتجاهات التي تميّزت بها حركة التأمين. إنه يحفز الدول على تحقيق المزيد من التقدم ويمنع أي نزعة للعودة إلى الوراء."

ألبير توماس
أول مدير عام لمنظمة العمل الدولية
١٩٣٢-١٩١٩

٢ ... من أجل الضمان الاجتماعي

ولاية رامية إلى مد نطاق تغطية
الضمان الاجتماعي لتشمل الجميع



١٩٤٤

إعلان فيلادلفيا توصية تأمين الدخل توصية الرعاية الطبية

كانت الحرب العالمية الثانية فترة حاسمة للتحوّل وإصلاح نظام الرعاية. وقد حفّزت حدوث تغييرات أساسية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وما تتطوّر عليه من نماذج، وبلورت رؤية قوامها عالم منبثق من الحرب يتسم بالعدل والديمقراطية.

خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، توسعت ولاية منظمة العمل الدولية من مفهوم التأمين الاجتماعي إلى مفهوم أكثر تكاملاً للتغطية الشاملة، أعيد تأكيده في إعلان فيلادلفيا لعام ١٩٤٤.

في عام ١٩٤٤ أيضاً، اعتمد مؤتمر العمل الدولي المنعقد في فيلادلفيا توصيتين هما: توصية تأمين الدخل وتوصية الرعاية الطبية.

هاتان التوصيتان مترسختان في المبدأ التوجيهي القائل بالتغطية الشاملة، ويمكن اعتبارهما بمثابة مخطط أولي تستند إليه النظم الشاملة للضمان الاجتماعي من خلال مزيج من التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية.

"يعترف مؤتمر العمل الدولي بالتزام منظمة العمل الدولية أمام المأ بنشر الدعوة بين مختلف أمم العالم إلى برامج من شأنها أن تحقق:

... مد نطاق تدابير الضمان الاجتماعي بحيث تكفل دخلاً أساسياً لجميع المحتاجين إلى مثل هذه الحماية وتوفير رعاية طبية شاملة ..."

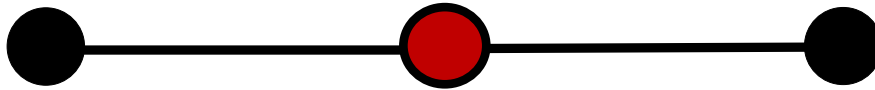
إعلان فيلادلفيا

الصادر عن منظمة العمل الدولية

١٩٤٤

الضمان الاجتماعي:
حق من حقوق الإنسان
التزام دولي راسخ

٣



١٩٤٨

الإعلان العالمي
لحقوق الإنسان

"لكل شخص، بصفته عضواً في المجتمع، الحق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال المجهود القومي والتعاون الدولي وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية."

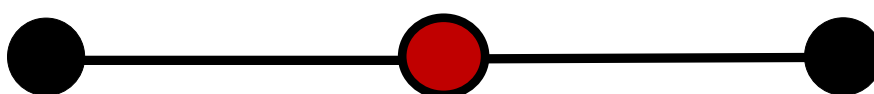
"لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه."

المادتان ٢٢ و ٢٥،
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
١٩٤٨

اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) الصادرة عن منظمة العمل الدولية



توفير مادة ملموسة في سبيل أعمال
حق الإنسان في الضمان الاجتماعي



١٩٥٢

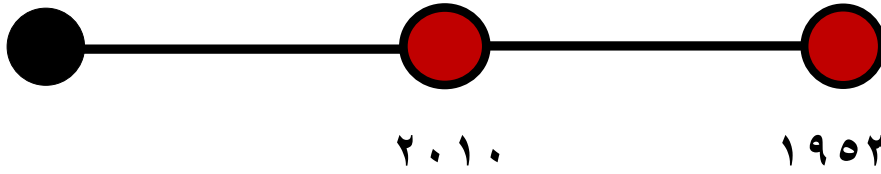
إنَّ اعتماد مؤتمر العمل الدولي في عام ١٩٥٢ اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) (رقم ١٠٢)،
مثل نقطة تحوّل في مسيرة الضمان الاجتماعي الدولي.

ضمّت الاتفاقية الفروع التسعة التي تشكل صميم الضمان الاجتماعي.

حدّدت الاتفاقية لكل فرع من هذه الفروع، حدّاً أدنى من مستوى الحماية من حيث السكان المشمولون بها
والإعانات المضمونة لهم، إلى جانب التمويل الأساسي والمبادئ التنظيمية والإدارية.

جسّدت الاتفاقية رقم ١٠٢ الفكرة القائلة إنّ لكل إنسان الحق في الضمان الاجتماعي.
وأصبح هذا الحق في حد أدنى من الضمان الاجتماعي حجر الأساس لسياسة ما بعد الحرب،
التي اتبعتها منظمة العمل الدولية.

المضي قدماً نحو مستويات
أعلى من الحماية
مكوّن أساسي من مكونات
العمل اللائق



بغية استكمال الاتفاقية رقم ١٠٢، اعتمدت اتفاقيات وتوصيات مواضيعية توفر مستوى أعلى من الحماية من حيث السكان المشمولون وأنواع الإعانات ومستوياتها ومدتها.

في عام ١٩٩٩، اعتمدت منظمة العمل الدولية برنامج العمل اللائق بوصفه أساساً لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع. وأرسيت الحماية الاجتماعية باعتبارها هدفاً من الأهداف الاستراتيجية الأربعة لبرنامج العمل اللائق الذي يرمي إلى تحقيق العمل اللائق والمنتج لجميع النساء والرجال في ظل ظروف من الحرية والإنصاف والأمن والكرامة الإنسانية.

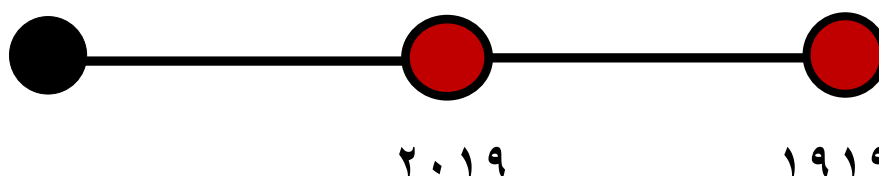
"تبيّن التجارب أنّ النمو الاقتصادي، بمفرده، ليس كافياً. علينا أن نبذل المزيد من الجهود لتمكين الأفراد من خلال العمل اللائق ودعم الناس من خلال الحماية الاجتماعية وضمان الإصغاء لأصوات الفقراء والمهمشين."

الأمين العام للأمم المتحدة،
اليوم العالمي للعدالة الاجتماعية
٢٠١٤

نُظم الحماية الاجتماعية

قصة نجاح على مر القرن

٦



١٩٥٠

١٩٢٠

حتى اليوم

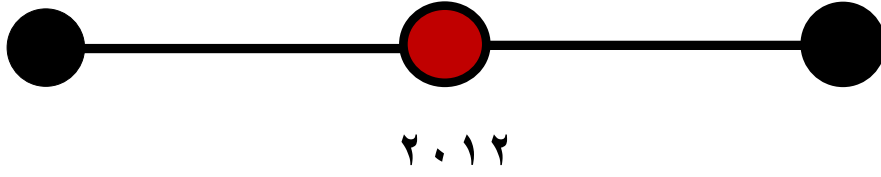
١٩٨٠

التطور التاريخي للحماية الاجتماعية



بدأت قصة الحماية الاجتماعية منذ أكثر من ١٠٠ عام عندما بادرت البلدان إلى إرساء نُظم الضمان الاجتماعي الخاصة بها. إنها قصة نجاح! ومنذ ذلك الحين، ما فتئت البلدان مستمرة في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية.

الطريق نحو توفير
الحماية الاجتماعية الشاملة
إرساء أرضيات الحماية الاجتماعية



اعتماد توصية
أرضيات الحماية الاجتماعية (رقم ٢٠٢)
الصادرة عن منظمة العمل الدولية

حققت البلدان تقدماً يعتدّ به في إرساء نُظم وطنية للحماية الاجتماعية. غير أنّ هناك ثغرات كبيرة في كافة أنحاء العالم بوجود أكثر من ٧٠ في المائة من سكان العالم غير مشمولين بتغطية ملائمة من الحماية الاجتماعية.

بالتالي، اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية، عام ٢٠١٢، توصية أرضيات الحماية الاجتماعية (رقم ٢٠٢) لتقديم الإرشاد بشأن إرساء نُظم شاملة لتحقيق تغطية تشمل الجميع.

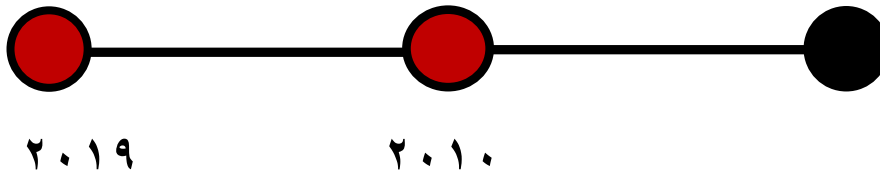
"يتمثل هدفنا المشترك في زيادة عدد البلدان التي توفر حماية اجتماعية شاملة."

غاي رايدر،
المدير العام لمنظمة العمل الدولية
٢٠١٦

الحقوق: من النظرية إلى التطبيق



أنشطة منظمة العمل الدولية
في البلدان



دأبت منظمة العمل الدولية منذ نشأتها، على دعم البلدان من أجل إرساء
نُظم للحماية الاجتماعية خاصة بهذه البلدان، بما في ذلك الأرضيات القائمة
على مجموع اتفاقيات وتوصيات العمل الصادرة عن المنظمة.

DIAGRAM:

بعض الأمثلة:

٦ تايلند	٥ الهند	٤ كازاخستان	٣ جمهورية مولدوفا	٢ قبرص	١ كابو فيردي
نفذت تايلند نظام الرعاية الصحية الشامل.	وسّعت الهند نطاق البرنامج الوطني للتأمين الصحي.	صدقت كازاخستان على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٣ بشأن حماية الأمومة.	أبرمت جمهورية مولدوفا اتفاقات ثنائية بشأن الضمان الاجتماعي مع شتى البلدان لحماية العمال المهاجرين.	قامت قبرص بإصلاح نظام المعونة الاجتماعية لديها.	أنشأت كابو فيردي المركز الوطني للمعاشات الاجتماعية.
٧ كمبوديا					
أنشأت كمبوديا برنامج التأمين الصحي الاجتماعي على المستوى الوطني.					
٨ فيتنام					
وسّعت فيتنام نطاق معاشات التقاعد غير الاكتتابية.					
٩ تيمور - ليشتي					
أنشأت تيمور - ليشتي أول برنامج اكتتابي للضمان الاجتماعي.					
					١٨ كولومبيا
					حددت كولومبيا استراتيجيتها الوطنية للحماية الاجتماعية.
					١٧ بيرو
					أنشأت بيرو نظاماً غير اكتتابي لمعاشات التقاعد.
١٠ الأردن والبحرين والمملكة العربية السعودية	١١ موزامبيق	١٢ جنوب أفريقيا	١٣ توغو	١٤ رواندا	١٥ الأرجنتين
وضع كلٌّ من الأردن والبحرين والمملكة العربية السعودية موضع التنفيذ نظاماً للتأمين ضد البطالة.	حددت موزامبيق استراتيجيتها الوطنية للحماية الاجتماعية.	عززت جنوب أفريقيا برنامجها الموسع للأشغال العامة.	أنشأت توغو برنامجاً وطنياً للتأمين الصحي يشمل عمال القطاع الخاص.	نفذت رواندا برنامج إعانات إجازة الأمومة.	نفذت الأرجنتين برنامجاً شاملاً لإعانات الأطفال.
					١٦ الجمهورية الدومينيكية
					صدقت الجمهورية الدومينيكية على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ بشأن الضمان الاجتماعي (المعيار الدنيا).

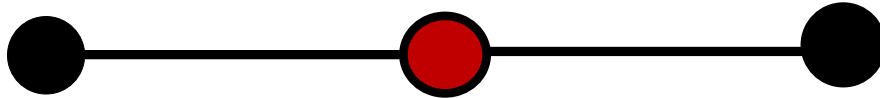
على مدى السنوات العشر الأخيرة، قامت منظمة العمل الدولية بدعم عملية وضع نظم شاملة للحماية الاجتماعية، بما في ذلك أراضيات الحماية الاجتماعية، في ١٣٦ بلداً:

- استراتيجيات وطنية للحماية الاجتماعية في ٢٢ بلداً؛
- الحماية الصحية في ٤٣ بلداً؛
- إعانات الأطفال في ٢٠ بلداً؛
- إعانات الأمومة في ٣٠ بلداً؛
- نظم التأمين ضد البطالة في ٢٢ بلداً؛
- برامج التوظيف العامة في ١١ بلداً؛
- إعانات الشيخوخة في ٦٦ بلداً.

كيف تُحدث الحماية الاجتماعية فارقاً بارزاً

٩

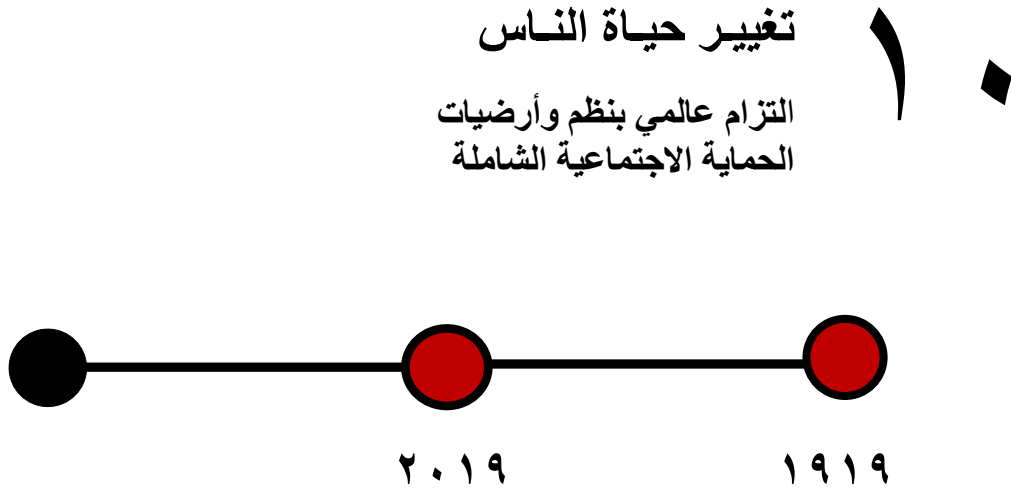
صوت إحدى المستفيدات



٢٠١٩

"فقدتُ عدة أطفال. فقدتُ زوجي. لديّ أطفال عليّ تربيتهم. ولكن، في اليوم الذي أتلقى فيه المساعدة ضد البطالة، أشعر بنفسي شخصاً له كيان حيّ. إنني أستطيع أن أعيل عائلتي."

ريجينا
مستفيدة من الإعانة الأساسية للحماية الاجتماعية،
موزامبيق



تتسم الحماية الاجتماعية بجذورها أكثر من أي وقت مضى في التصدي للتحديات الراهنة والمستقبلية، ألا وهي: الاقتصاد غير المنظم والتغير الديمغرافي وهجرة اليد العاملة والسياقات الهشة والأزمات وتدابير التقشف والتحديات البيئية.

عالم العمل أخذ في التغير ونُظم الحماية الاجتماعية ستحتاج إلى التكيف مع مستقبل العمل بغية تحقيق أهدافها المتمثلة في الحد من انعدام أمن الدخل وانعدام المساواة والقضاء على الفقر وتحسين فرص حصول الجميع على الخدمات الصحية من أجل ضمان ظروف عمل ومعيشة لائقة.

في عام ٢٠١٥، اعتمد قادة العالم أهداف التنمية المستدامة التي يتعين بلوغها بحلول عام ٢٠٣٠. ويتجلى في الهدف ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة، الالتزام المشترك للبلدان بأن "تنفذ نُظماً للحماية الاجتماعية ملائمة للجميع على الصعيد الوطني، بما في ذلك أرضيات الحماية الاجتماعية" لتخفيف حدة الفقر ومكافحته.

تسعى منظمة العمل الدولية إلى تحويل الالتزامات إلى إجراءات ملموسة مع البلدان والأمم المتحدة والشركاء الآخرين لجعل نُظم وأرضيات الحماية الاجتماعية الشاملة حقيقة واقعة للجميع ولتحسين حياة الملايين من الناس في كافة أنحاء العالم.

DIAGRAM:

